إســقـاط الحـكم النـحـوي بإسـقـاط الدلـيـل

الاستاذ المساعد الدكتور
كـاظـم ابـراهـيم عـبيس السـلطانـي
وزارة التربية – مديرية تربية بابل

إســقـاط الحـكم النـحـوي بإسـقـاط الدلـيـل

Dropping The Grammatical Judgment by Dropping The Evidence

الاستاذ المساعد الدكتور
كـاظـم ابـــراهـيـم عـبيس السـلطاني
وزارة التربية - مديرية تربية بابل
Assent. Prof. Dr. Kazem Ibrahim Abis Al-Sultani
Ministry of Education /
Directorate of Education of Babylon
Kadhimabrahemm12@gmail.com

ملخص البحث

يؤثر عن النحويين أنَّهم استدلوا على إثبات أحكامهم النحوية بأدلة سماعية وقياسية، وهذه الأدلة مصدرها الاساس القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف وشعر العرب واقوالهم وأمثالهم .

ولأهمية الدليل عندهم فقد أولوه جل اهتمامهم، وقسموا الأحكام النحوية تبعا لذلك الدليل، فكان منها: الواجب والممنوع والحسن والقبيح إلى غير ذلك، ودرسوا وحللوا جميع الوجوه النحوية التي يحتملها الحكم النحوي ويعضدها الدليل، فما صلح من تلك الأدلة أثبتوه، فيثبت الحكم النحوي لثباتها، وما فسد منها أسقطوه فيسقط الحكم النحوي تبعا لسقوط دليله . وتأتي مادة (سقط) في المعجمات اللغوية بمعان عدة: الوقوع وموضع السقوط وألقي، يُقال: سقط يسقط سقوطا، فَهُوَ سَاقِط . ومسقط الشيء ومسقطه: موضع السقوط، والسَّقْطة: الوَقْعة الشديدة، وأسقطتْ المرأةُ وَلدَها إسقاطاً وهي مُسْقِط: ألقَتْه لغير تمام مِنْ السقوط.

وتأتي أهمية هذا البحث مِنْ أنَّه يستند إلى باب مِنْ أبواب ابن جني في كتابه الخصائص وهو باب: (في إسقاط الدليل)، فضلاً عن أنَّه يتتبع الاسباب والعلل التي بموجبها يسقط الدليل فيسقط الحكم النحوي تبعا لإسقاط ذلك الدليل .

وسنجيبُ أثناء هذا البحث عما يُمكن أنْ يُسأل عنه إذا كان الحكم النحوي قد أُقرَّ وثبتَ تبعا لدليل سماعي أو قياسي فلِمَ أُسْقِط ؟ وإذا أُسقط فما الحكم الذي يقتضيه الدليل الجديد ؟ .

واقتضت طبيعة البحث أنْ أقسمه على سبع مسائلِ مِنْها:

١. إسقاط الحكم النحوي إذا كانتْ الصفة غير مُفيدة.

٢ . إسقاط الحكم النحوي لإجراء المعرفة مجرى النكرة.

٣ . إسقاط الحكم النحوي بإسقاط ما تعلق به الظرف .

الكلمات المفتاحية: إسقاط، الدليل، الحكم، النحوي، ذهب .

Abstract

Affects the grammarians that they inferred to prove their grammatical provisions with auditory and standard evidence, and this evidence comes from the basis of the Holy Qur'an, Quranic readings, the hadith of the Prophet, Arab poetry, sayings and likes.

Because of the importance of the evidence they have given him most of their attention, and divided the grammatical provisions according to that guide, it was: duty, forbidden, good, ugly, etc., and studied and analyzed all the grammatical faces that are tolerated by the grammatical judgment and supported by the evidence, what is good from those evidence they proved, proves the grammatical provision for its stability, and what corrupted them dropped it and the grammatical judgment falls according to the fall of his evidence.

The article (fell) in linguistic dictionaries comes with several meanings: falling and the place of fall and cast, it is said: fell fall fall, it is fallen. And the drop of the thing and its drop: the place of the fall, and the fall: the severe fall, and the woman dropped her child by projection, and she dropped it: she threw it incompletely from the fall.

The importance of this research comes from the fact that it is based on the door of Ibn Jinni in his book characteristics, a door: (in the projection of evidence), as well as it tracks the reasons and reasons under which the evidence falls and the grammatical judgment falls according to the projection of that evidence.

During this research, we will answer what can be asked about if the grammatical ruling has been approved and proven according to auditory or standard evidence, why did I drop? If it is dropped, what is the ruling required by the new evidence?.

The nature of the research required that I divide it into seven issues, including:

1-Drop the grammatical judgment if the adjective is not useful.

2- Dropping the grammatical judgment to conduct knowledge in the course of denial.

3- Dropping the grammatical ruling by dropping what the circumstance is attached to.

Keywords: drop, guide, judgment, grammar, gold

المقدمة:

الحمدُ لله الذي أتم دينه وحماه مِنْ التحريف والتزييف والتضليل، وصان أحكامه مِنْ التغير والتبديل، وهيأ له مِنْ العلماء التُقاة ما دفع عنه طيش السهام، ونفى عنه زيغ وسقم الافهام، والصلاة والسلام على خير الأنام نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضي الله عمّنْ اقتفى أثرهم واهتدى بهديهم وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعدُ: فإنَّ الشائع بين الدارسين والمختصين في اللغة العربية أنَّ النحويين لما وضعوا قواعدهم وأحكامهم النحوية استندوا إلى مصادر الاستشهاد المختلفة وهي: القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وشعر العرب وأمثالهم وأقوالهم[١] .

وتباين أكثر المتقدمين مِنْ النحويين في الأخذ مِنْ هذه المصادر فمنهم مَنْ أخذ مِنْها جميعا ومِنْهم مَنْ اقتصر على بعضها لحجج أثبتوها في مظانهم اللغوية، وما يُؤثر عنهم أنَّهم استدلوا على اثبات أحكامهم النحوية بأدلة سماعية وقياسية إلا أنَّهم قدموا السماع على القياس؛ لأنَّ اللغة تُثبت بالنقل ثُم تأتي بعد ذلك مرحلة القياس والتعليل والتحليل[٢].

ونتيجة لما جمعوا مِنْ الأدلة النحوية قسموا تلك الأدلة إلى: الواجب، والممنوع، والحسن والقبيح، إلى غير ذلك [٣]، ولأهمية الدليل عندهم اهتموا به ونظروا في جميع الوجوه التي يحتملها الحكم النحوي تبعا لذلك الدليل، فما صلح من تلك الأدلة اثبتوه واثبتوا به الحكم النحوي وما لم يصلح اسقطوه، فيسقط ذلك الحكم بإسقاط دليله .

جاء في تهذيب اللغة للأزهري في معرض الحديث عن الفريضة: ((وللأخوين للأم الثّلث ويَشركُهُم بنو الأب والأم؛ لأنَّ الأب لمّا سَقَط حُكْمه، وكانَ كمَنْ لم يكُنْ وصاروا بني أُمَ مَعًا))[٤]، فسقط الحكم الشرعي لسقوط دليله(حكم الأب)، وكذلك الحكم النحوي يسقط لسقوط دليله .

وتأتي مادة (سقط) في المعجمات اللغوية بمعنى: الوقوع، وموضع السقوط، وأُلقي، إلى غير ذلك، يُقال: ((سقط يسقط سقوطاً، فَهُوَ سَاقِط، وسُقُوط: وقع ... ومسقط الشَّيء ومسقطه: موضع سقوطه)) [٥]، والسَّقْطةُ: الوَقْعةُ الشديدةُ[٦]، و: ((أسْقطتْ المرأةُ وَلَدها إسقاطاً، وهيَ مُسْقِطٌ: ألقَتْه لِغيْر تَمام مِنْ السُّقوطِ)) [٧] .

جاء في صحاح اللغة وتاج العربية: ((سقط الشيء مِنْ يدي سُقوطاً، وأسْقَطْتُه أنا . والمَسْقَط، بالفتح: السُقوطُ))[٨].

والحكم في اللُّغة: الصْرف والمَنْع، ومِنْه حِكْمة الفَرَس، ويُقصد بها: الحديدة التي تمنع عنْ الجموح، ومِنْه الحكيم فهو يمنع نفسه ويصرفها عن هواها، والأحكام: الاتقان [٩] .

والحكم في الاصطلاح: ((إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، فخرج بهذا ما ليس بحكم، كالنسبة التقييدية)) [١٠].

ومعنى المنع جاء في قوله تعالى: ﴿ **كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ** ﴾ (سورة هود: ١)، أي: مُنعت آياته عن الغلظ والكذب والباطل والخطأ والتناقض [١١] .

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث مِنْ أنَّه يستندُ إلى باب مِنْ ابواب ابن جني في كتابه الخصائص: (في إسقاط الدليل) [١٢]، زيادة على أنَّه يبحث في الاسباب التي بموجبها يسقط الحكم النحوي بسقوط دليله .

مشكلة البحث:

سنجيب أثناء البحث عما يُمكن أنْ يُسأل عنه إذا كان الحكم النحوي قد أُقرَّ وثبتَ تبعا لدليل سماعي أو قياسي فلِمَ أُسقط ؟ وإذا أسقط الحكم فما الحكم الذي يقتضيه الدليل الجديد ؟ .

واقتضتْ طبيعة البحث أنْ أقسمه على سبع مسائل وهي:

– المسألة الاولى: إسقاط الحكم النحوي إذا كانت الصفة غير مُفيدة .

– المسألة الثانية: إسقاط الحكم النحوي لإجراء المعرفة مجرى النكرة .

– المسألة الثالثة: إسقاط الحكم النحوي بإسقاط ما تعلق به الظرف .

– المسألة الرابعة: اسقاط الحكم النحوي بجواز رفع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء

– المسألة الخامسة: إسقاط الحكم النحوي لعدم اطراد ارتفاع الاسم بما يعود عليه مِنْ ذكره.

– المسألة السادسة: إسقاط الحكم النحوي للعامل في المعطوف بإسقاط دليله .

– المسألة السابعة: إسقاط الحكم النحوي عند وقوع لام الجحود بعد كون منفي بـ (إنْ) .

تحليل مسائل البحث:

المسألة الاولى: إسقاط الحكم النحوي إذا كانت الصفة غير مُفيدة .

حكى سيبويه (ت ١٨٠ هـ) عن الخليل . رحمه الله . (ت ١٧٥ هـ) أنَّ الصفة إذا جاءتْ على وزن أفعل نحو قولنا: (مررتُ برجلٍ أفعل) لا تنصرف [١٣]، وأفعل . هُنا . كنايةٌ عن صفة نحو: (مررتُ برجلٍ أحمق)، فأحمق مُنعتْ مِنْ الصرف عند سيبويه؛ لأنَّها وقعتْ صفة على وزن أفعل [١٤]، ودليله على ذلك ما ورد عن الخليل . رحمه الله . أنَّه قال: ((أفعل إذا كان صفة لا ينصرف)) [١٥] .

وخالفه المازني (ت ٢٤٩ هـ) الذي ذهب إلى أنَّ الصفة إذا جاءتْ على وزن أفعل تُصرف [١٦] .

وما أورده سيبويه مِنْ أنَّ أفعل إذا وقع صفة لا ينصرف أُشكل على الدارسين؛ لأنَّ ذلك يُوحي

أنَّ (أفعل) إذا لم تقع صفة تُصرف، ودليل ذلك ما ورد عنه ـ أي سيبويه ـ مِنْ أنَّه سأل الخليل: كيف تصرفه وقد قلت لا تصرفه ؟ فقال: إنَّما صرفته لأنَّه غير صفة [١٧] .

وتبعاً لما ذكره الخليل يسقط الحكم الأول الذي أقره سيبويه: (أفعل)لا تنصرف إذا وقعتْ صفة؛ لإسقاط دليله (أفعل وقعتْ صفة)، وحل محله حكم آخر (أفعل) تُصرف؛ لوجود دليل آخر (أنها غير صفة) .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ (أفعل) تبقى ممنوعة مِنْ الصرف وإنْ لم تقع صفة؛ لوجود علتين مِنْ علل منع الصرف فيها: (العلمية، ووزن أفعل)، وهذا يعني أنَّ رفع الوصفية عنها لا يلزم صرفها في قوله: أفعل إذا وقعت صفة لا ينصرف، وبذلك يُرفع الوهم عمن توهم الوصفية فيه أنْ يكون ما ليس بصفة مصروفاً [١٨].

وإذا كان وقوع (أفعل) صفة أو غير صفة لا يُلزم صرفها، فما الذي أسقط الحكم الاول (حكم سيبويه) وأقام الحكم الثاني مقامه ؟، يُجيب عن ذلك ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بقوله: ((وإسقاط هذا أنْ يُقال له: قد جاءتْ الصفة غير مُفيدة)) [١٩] .

والصفة المفيدة هي الصفة الدالة على وجود خاص كالمشي والقعود والركوب والأكل والشرب إلى غير ذلك [٢٠]، أما غير المفيدة فهي التي تُؤدي إلى تصغير المعنى [٢١]، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ **فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ** ﴾ (سورة البقرة: ٦٥)، فقوله (خَاسئينَ)، خبر ثانٍ للفعل الناقص (كان)، ولو أُعربتْ صفة لصُغّر المعنى؛ ذلك أنَّ القردَ لذله وصغاره خاسيءٌ أبداً، وعلى هذا تكون الصفة غير مُفيدة؛ لأنَّها لم تؤدِ إلى زيادة المعنى أو تخصيصه [٢٢] .

نخلص مِنْ ذلك أنَّ ما أقره سيبويه مِنْ أنَّ (أفعل) لا تُصرف إذا وقعتْ صفة ليس على اطلاقه إنما لا تُصرف إذا وقعتْ صفة غير مُفيدة وبذلك يسقط حكم سيبويه لإسقاط دليله ويقوم مقامه حكم آخر تبعاً للدليل الجديد .

المسألة الثانية: إسقاط الحكم النحوي لإجراء المعرفة مجرى النكرة .

ورد عن النحويين أنَّه أذا أُريد الاستثبات عن نسب شيءٍ مسؤول عنه وكان المسؤول عنه معرفة نحو: (رأيتُ عبد الله)، فتقول: مَنْ عبد الله ؟، ولا تحكه، فلا يجوز أنْ تقول: مَنا؟[٢٣].

وإذا قُلتَ: (رأيتُ الرجلَ)، قُلتَ: مَنْ الرجل ؟، وإذا قُلتَ : رأيته، قُلتَ: مَنْ هو ؟ [٢٤] .

أما إذا كان المسؤول عنه نكرة نحو قولك: (رأيتُ رجلاً)، قُلتَ: مَنا ؟، فتحكي لفظه[٢٥]، ويجب في هذه الحالة حكاية الاعراب على جهة مطابقة السؤال للجواب كقول القائل: مَنْ رأيتَ؟، فتقول: زيداً، فهو مطابق، وإنْ قُلتَ: زيدٌ، لم يكُنْ على حد الجواب [٢٦] .

وخالف المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ما ورد عن النحويين في الاستثبات عن المعرفة فحكى لفظها، ذلك أنَّه سُئل إذا قال لك رجلٌ: رأيتُ زيداً، وأردتَ أنْ تَسأل عن صفته، فماذا تقول ؟، قال أقولُ: المني ؟، كأني قُلتُ: الظريفي أم العالمي ؟ أم الصائغي ؟ أم البزّازي ؟ [٢٧]، فأورد لفظ المسألة مبهما منسوبا، واحتاج لنسبته إلى الالف واللام، فأما الالف والام؛ فلأنَّه يسألُ عن صفة العبارة، وأما الاسم المبهم فهو (مَنْ)؛ فلأنَّ بها يُسأل عن الرجل المنسوب إليه [٢٨] .

وسُئل . أي المبرد . إذا قُلتَ: رأيتُ الجملَ، فأردتَ أنْ تسألَ عن صفته، كيف تقول ؟ قال أقولُ: المائي والماوي ؟ ولا يحسن بأي؛ لأنَّ أيا اختصاص وأنت انما تسأل عن عموم [٢٩] .

وذهب السيرافي (ت٣٦٨ هـ) إلى أنَّك إذا قُلتَ: رأيتُ الجملَ ، وكان الجملُ يُنسب إلى جماعة مختلفين مِنْ الناس مثل: التميمي، والمهدي، والكلبي، وأردتَ السؤال عن هذا النحو قُلتَ: المني ؟؛ لأنَّك انما تُريد واحداً مِنْ الناس الذين يُنسب الجمل إليهم [٣٠]، وإنْ أُريد النسب إلى فحلٍ أو موضعٍ لم يجز: المني ؟، انما يجوز على قياس المبرد أنْ يُقال: المائي والماوي ؟ [٣١] .

وبين أنَّ المبرد أنزل المعرفة منزلة النكرة؛ ذلك أنَّ المتكلم وضع المعرفة في غير موضعها فأجراه مجرى النكرة، فحكى اللفظ فقال: المني ؟، فأسقط حكم النحويين . إذا استثبت عن المعرفة لا يحكى لفظها . بإسقاط دليله (المعرفة)، وأقام حكما آخر يحكى لفظها لورود دليل جديد (انزال المعرفة منزلة النكرة) [٣٢] .

وما يعضدُ ما ذهب إليه المبرد أنَّ مَنْ قال: رأيتُ زيداً، ولم يحكي لفظه في استثبات النسب، وقال: مَنْ زيد ؟ لتوهم السامع أنَّك لا تسأله عن زيد الذي ذكره إنما عن زيد آخر [٣٣] .

المسألة الثالثة: إسقاط الحكم النحوي بإسقاط ما تعلق به الظرف .

يتعلق الظرف أو الجار والمجرور بمتعلق محذوف وجوباً أو جوازاً تقديره: استقر أو مستقر بحسب رأي جمهور النحويين، نحو: (زيدٌ خلفك) أي: استقر زيدٌ خلفك، و(زيدٌ في الدار قائماً) أي: استقر زيدٌ في الدار قائماً [٣٤].

والظرف (عليَّ) في قول الشاعر: [٣٥]

زمانٌ عليَّ غُرابٌ غُداف

فطيَّرَه الشيبُ عني فطارا

مُتعلقٌ بمحذوف تقديره: غداة ثبت عليَّ، أو: استقر عليَّ غرابٌ، ثُم حُذف الفعل وأُقيم الظرف مقامة [٣٦] .

ومعلوم أنَّ حروف الجر تقوم مقام الظرف نحو قولك: (زيدٌ مِنْ الكرام)، والتقدير: زيدٌ كائنٌ مِنْ الكرام، [٣٧]، والجار والمجرور (عليَّ) وإنْ كانتْ تفيد الاستعلاء إلا أنَّها تقوم مقام الظرف (فوق) نحو قولك: (غدتْ مِنْ عليه)، أي: مِنْ فوقه[٣٨]،

ولهذا السبب أطلق ابن جني على الجار والمجرور (عليَّ) في البيت الشعري ظرف .

ونظير ذلك الجار والمجرور في قوله تعالى:﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾(سورة المؤمنون: ٢٢)، فالجار والمجرور (عليها) وإنْ أفادتْ الاستعلاء إلا أنَّها تقوم مقام الظرف، أي: فوقها، وقد يكون الوقوع بشكل غير مباشر وذلك بأنْ يقع فوق شيء قريب منه، نحو قوله تعالى:﴿ **أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى** ﴾ (سورة طه: ١٠) أي: فوق مكان قريب مِنْ النار[٣٩].

والغاية مِنْ استعمال الشاعر للظرف (عليَّ)؛ لأنّ العرب تستعمل (عليَّ) للأفعال الشاقة المستثقلة ولما كانتْ (على) تفيد الاستعلاء، وهذه الافعال تخفض الانسان وتضعه وتعلوه حتى يخنع لها ويخضع فناسبها ورود (عليّ) في سياق البيت الشعري[٤٠].

ولذلك ذهب ابن جني إلى أنَّ قوله (فطيَّره) معطوف على الظرف (عليَّ) أو على متعلقه (استقر) [٤١].

فمَنْ أجاز عطف (فطيّرَهُ)على متعلق الظرف . استقر . فقد أثبت حكم متعلق الظرف، وهذا أدلُ دليل على اعتداده وبقاء حكمه وإنَّ العقد عليه[٤٢]، والدليل على ذلك أنَّ العطف نظير التثنية ومُحال أنْ يُثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة[٤٣].

وأودُ التنبيه إلى أنَّ ابن جني عدَّ جملة (عليَّ غرابٌ) جملة فعلية فاعلها (غراب)، ولذلك أبقى متعلق الظرف . استقر. [٤٤]، قال: ((فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف وإنَّه ليس أصلاً متروكاً ولا شرعاً منسوخاً)) [٤٥].

ورُد ذلك؛ لأنَّه ليس في الكلام ما يختص بالفعل أو يغلب فيه حتى يُقدر متعلق الظرف كما يُريد، فطيَّره معطوف على جملة اسمية، وغراب مبتدأ لا فاعل[٤٦].

ولهذا الرد ما يُؤيده ذلك أنَّه لا يجب تقدير متعلق الظرف . استقر . إلا إذا كان في موضع الصلة؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة فعلية[٤٧].

أما مَنْ عطف قوله: (فطيَّره) على الظرف (عليَّ) فقد أسقط حكم متعلق الظرف . أي استقر . قال ابن جني: ((وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف مِنْ هذا البيت فلأنَّه قد عطف قوله (فطيره) على قوله (عليَّ) وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوي حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به وإسقاط حكمه وتوليّه مِنْ العمل ما كان الفعل يتولاه وتناوله به ما كان متناولا له)) [٤٨].

وعطف الفعل (فطيَّره) على الظرف (عليَّ) جائزٌ في البيت الشعري؛ لأنَّ عطف الظرف على الفعل وعطف الفعل على الظرف جائز في كلام العرب؛ لأنَّ الظرف أشبه بالفعل[٤٩].

ولما كان عطف الفعل على الظرف جائزاً لذا أُسقط حكم ما تعلق به الظرف لإسقاط دليله . أي تقدير: استقر . وقوي حكم الظرف فعُطف عليه .

المسألة الرابعة: إسقاط الحكم النحوي بجواز رفع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء .

ورد عن سيبويه أنَّ (إذا) الظرفية الزمانية المتضمنة معنى الشرط لا تُضاف إلا إلى جملة فعلية، وأنَّ الاسم الذي يأتي بعدها مرتفعٌ بفعل مضمر يُفسره الفعل الواقع بعده نحو قوله تعالى:﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ (سورة الانشقاق: ١)، والتقدير: إذا انشقتْ السماءُ انشقتْ[٥٠].

وأجاز الاخفش (ت ٢١٥ هـ) رفع الاسم الواقع بعد (إذا) بالابتداء ' ورُد ذلك؛ لأنَّ حقيقة الابتداء هي التعري مِنْ العوامل اللفظية المظهرة والمقدرة، ولما كانتْ (إذا) متضمنه الشرط لذا وجب تقدير الفعل، وإذا تعذر تقدير الفعل استحال الابتداء الذي يرتفع به الاسم[٥١].

وفي قول الشاعر: [٥٢]

إذا هو لم يَخْفني في ابن عمي
وإنْ لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

جاء بعد (إذا) الظرفية الزمانية ضمير الشأن (هو)، وضمير الشأن مرفوع لا مُحالة [٥٣]، فما الرافع له ؟ .

فإذا قلنا إنَّ الرافع له فعل مضمر يُفسره الفعل الواقع بعده أي الفعل (يَخْفني)فإنَّ ذلك فاسدٌ مِنْ موضعين [٥٤]: أحدهما: إنَّا لم نَرَ ضمير الشأن والحديث على شريطة التفسير عاملاً فيه فعلٌ محتاج إلى التفسير، فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له، وجب رفضه واخراج الذهاب إليه .

ألآخر: إنَّ قول الشاعر (لم يَخْفني الرجلُ الظلوم) إنما هو تفسير لضمير الشأن (هو) مِنْ حيث أنَّ ضمير الشأن والقصة لابد له أنْ تفسيره جملة، وهذا يعني أنَّ جملة (لم يَخْفني الرجلُ الظلومُ) تفسيرٌ لضمير الشأن لا الفعل المضمر، فإذا ثبت ذلك بقي الفعل المضمر لا دليل عليه، وإذا لم يقم الدليل عليه بطل إضماره .

ويعضدُ ذلك أنَّ جملة (لم يَخْفني الرجلُ الظلومُ) ليس فيها عائدٌ على ضمير الشأن (هو)؛ لأنَّ المضمر على شريطة التفسير لا يُوصف ولا يُؤكد ولا يُعطف عليه ولا يُبدل مِنْه ولا يعود عائد ذكر عليه، وذلك لضعفه مِنْ حيث أنَّه كان مفتقراً إلى تفسيره [٥٥] .

ونظير ذلك قوله تعالى:﴿ **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ (سورة الاخلاص: ١)، فجملة (الله أحد) تفسير لضمير الشأن (هو) [٥٦]، وكذلك قوله تعالى:﴿ فَإِنَّها لا تَعْمى الأبْصارُ ولَكِنْ تَعْمى القُلُوبُ الَّتِي في الصُّدُورِ﴾ (سورة الحج: ٤٦)، فجملة (لا تَعمى الابصارُ) إنما هي تفسير لضمير الهاء في (فإنَّها)، وفضلاً عن ذلك فإنَّ جملة (الله أحد) و(لا تَعمى الابصار)، ليس فيهما ضميرٌ عائدٌ على ضمير الشأن [٥٧].

وبذلك يسقط حكم رفع ضمير الشأن في البيت الشعري بتقدير فعل لإسقاط دليله . الفعل؛ لأنَّ الجملة الفعلية الواقع بعد ضمير الشأن انما هي تفسير لضمير الشأن لا الدلالة على الفعل المقدر .

وإذا سقط حكم رفع ضمير الشأن في البيت الشعري بفعل مضمر أو بضمير عائد، فما الرافع له ؟

الرافع له . أي ضمير الشأن . هو الابتداء، وهذا دليل على جواز رفع الاسم الواقع بعد (إذا) الظرفية بالأبتداء، وهو ما يقوي ما ذهب إليه الاخفش كما أشرنا آنفاً [٥٨].

المسألة الخامسة: إسقاط الحكم النحوي لعدم اطراد ارتفاع الاسم بما يعود عليه مِنْ ذكره

يُنسب إلى الكوفيين والبغداديين أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الاسم يرتفع بما يعود عليه مِنْ ذكره نحو قولك: (زيدٌ مررتُ به) [٥٩]، ذلك أنَّك إذا ابتدأتَ باسم وجاء بعده فعل يتعدى إلى ضميره بحرف الجر رفعته؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يضمر فعلاً لا يصل إلى ضميره إلا بحرف الجر، وحرف الجر لا يضمر فلا يجوز أنْ تقول: (زيدٌ مررتُ به) على معنى: مررتُ بزيدٍ مررتُ به [٦٠].

والرفع في قولك: (زيدٌ مررتُ به) أقوى عند سيبويه، والنصب مِنْه أبعد؛ لأنَّ المضمر قد خرج مِنْ الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء، ولم يصل إليه الفعل باللفظ [٦١].

ولو أنَّك نصبتَ زيداً وقُلتَ: (زيداً مررتُ به) لأضمرتَ فعلاً على غير لفظ الظاهر، كأنَّك قُلتَ: (لقيتُ زيداً) أو (جزتُ زيداً) [٦٢].

ونظيرُ ذلك قولك: (أخوك أكرمتهُ)، فرفع الاسم (أخوك) راجع عندهم لعائدٍ عاد عليه وهو الضمير في (أكرمته) [٦٣]؛ لأنَّه يُرجح رفع الاسم المشتغل عنه إذا لم يكن هناك موجب ولا مرجح لنصبه، فالرفع لا يحتاج إلى تقدير فعل محذوف يُفسره المذكور كما هو في النصب [٦٤].

وارتفاع الاسم بما يعود عليه مِنْ ذكره غير مطردٍ، فالاسم الواقع قبل اداة الاستفهام نحو: زيدٌ هل ضربته ؟، وأخوك متى أكرمته ؟، مرتفعٌ بالابتداء لا بالضمير العائد [٦٥]؛ لأنَّ ما بعد اداة الاستفهام لا يعمل فيما قبله [٦٦]. وعلى هذا يسقط الحكم النحوي . أي ارتفاع الاسم بما يعود عليه من ذكره . لإسقاط دليله الضمير العائد بعد اداة الاستفهام؛ لأنَّه لا يعمل فيما قبل الاداة .

وإذا ما جاء قبل اداة الاستفهام فعلٌ فهو ملغى؛ لأنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام فلا يعمل فيه ما قبله، وفضلاً عن ذلك أنَّ حرف الاستفهام انما يُؤتى به لإفادة معنى في الاسم والفعل فينبغي أنْ يقع قبلهما لا بعدهما[٦٧] .

وإذا كان ما قبل اداة الاستفهام لا يعمل فيما بعده، وما بعد الاداة لا يعمل فيما قبله لذا يسقط الحكم النحوي المذكور آنفاً لإسقاط دليله . ارتفاع الاسم بالضمير العائد . .

المسألة السادسة: إسقاط الحكم النحوي للعامل في المعطوف بإسقاط دليله .

اختلف النحويون في العامل في المعطوف إلا أنَّ سيبويه ألزم أنْ يكون العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه؛ لأنَّ العطف على نية تكرار العامل[٦٨]، فإذا قُلتَ: (ضربتُ زيداً وعمراً)، فقد انتصب (زيداً) و(عمراً) بالعامل المذكور في الجملة وهو الفعل ضربتُ، فحرف العطف دخل في معناه وشرك بينهما، وعمل الفعل فيهما بواسطة حرف العطف والتقدير: ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً[٦٩].

وإذا قلتَ: (قام زيدٌ وعمرو)، فالتقدير: قام زيدٌ وقام عمرو، واغنت الواو عن اعادة الفعل وذلك يدعمه السماع والقياس[٧٠].

وذهب ابو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وابن جني إلى أنَّ العامل في المعطوف هو حرف العطف، ورُد ذلك؛ لأنَّ الحرف لا يعمل عند البصريين حتى يختص، وحروف العطف غير مختصة فلا تصلح للعمل؛ لأنّها تدخل على الاسماء والافعال[٧١]، وقيل إنَّ العامل في المعطوف فعل محذوف مقدر بعد حرف العطف[٧٢].

ويسقطُ إلزام سيبويه بأنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه في العطف على الافعال التي تدل على المشاركة نحو: اختصم، واقتتل، واستّب، واصطرع، فعلى سبيل التمثيل تقول: اختصم زيدٌ وعمرو، وتقدير العامل في هذه الجملة: اختصم زيدٌ واختصم عمرو، وهذا التقدير وإنْ نُطق به إلا أنَّه لا يصحُ الكلام معه؛ لأنَّ الاختصام لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر، وعلى هذا لا يجوز تكرار العامل[٧٣].

وإذا لم يَصح تكرار العامل مع الافعال التي تدل على المشاركة لذا يسقط الحكم النحوي . العامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف . تبعا لإسقاط دليله . تكرار العامل .؛ ذلك أنَّ هناك أشياء تصدر فتحسن، فإذا أنتَ ابرزتها إلى اللفظ قبُحتْ[٧٤].

ونظير ذلك قولك: (رُبَّ رجلٍ وأخيه لقيتهما)، وقولك: (كم ناقةً وفصيلها ؟)، فلا يجوز تكرار العامل مع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين المذكورين آنفاً؛ لأنَّ (رُبَّ) و(كم) لا يعملان إلا في النكرة، وتقدير الكلام: رُبّ رجلٍ وأخٍ له، وكم ناقةً وفصيلاً لها[٧٥].

وبذلك يسقط الحكم النحوي . العامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف . لإسقاط دليله . تكرار العامل؛ لأن ربَّ وكم لا يدخلان على المعرفة إنما على النكرة .

ويعضد ذلك أنَّ العامل في المعطوف لا يَصحُ تكراره اذا ولد خللاً في المعنى، نحو قول الشاعر: [٧٦]

عَلفتُها تبناً وماءً بارداً

حتَّى شَتَتْ همّالةً عيناها

والشاهد في البيت الشعري هو أنَّ لفظة (ماء) لا يمكن عطفها على ما قبلها؛ لأنَّ العامل في المعطوف عليه لا يُسلط على المعطوف، إذ لا يُقال: علفتها تبنا وعلفتها ماء،؛ لأنَّ المعنى لا يستقيم إلا بتقدير عامل محذوف تقديره: علفتها تبناً وسقيتها ماءً [٧٧] .

يتبين مِنْ كل ما ذُكر أنَّ الحكم النحوي الذي ألزمه سيبويه يسقط لسقوط دليله؛ لأنَّه لا يصح تكرار العامل مع المعطوف والمعطوف عليه على كل حال .

المسألة السابعة: إسقاط الحكم النحوي عند وقوع لام الجحود بعد كون منفي بـ (إنْ)

تأتي لام الجحود في سياق الجملة الفعلية مؤكدة لها، وهي لام مكسورة دائما، تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، ويُشترط في عملها أنْ يتقدمها كون منفي بـ (ما) و(لم) فقط، أي: (ما كان، ولم يكن) [٧٨]، نحو قوله تعالى:﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ** ﴾ (سورة الانفال: ٣٣)، وقوله تعالى:﴿ **لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ** ﴾ (سورة النساء: ١٣٧) .

وتسمى هذه اللام باللام المؤكدة لصحة الكلام عند حذفها نحو: (ما كان زيدٌ لِيفعلَ)، و(ما كان زيدٌ يفعلَ)[٧٩]، وأجاز بعض النحويين وقوعها منفية بعد أحدى أخوات كان قياس عليها . أي كان . وأجاز بعضهم ذلك في ظننتُ، وذهب غيرهم إلى أنَّها تقع في كل فعل تقدمه فعل منفي نحو: (ما جئتُ لِتكرمني) [٨٠].

والصحيح عند أكثر النحويين أنَّها لا تقعُ إلا بعد كان الناقصة [٨١]، ولم يجز عندهم وقوعها بعد كون منفي بـ (إنْ) النافية، و(لما) [٨٢].

وعلى الرغم مما أقره النحويون مِنْ أنَّها لا تأتي إلا بعد كون منفي بـ (ما) و(لم) فقط، فقد وردتْ هذه اللام في القرآن الكريم بعد كون منفي بـ (إنْ) وذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ** ﴾ (سورة ابراهيم: ٤٦).

واختلف النحويون في اللام في (لِتزولَ) على عدة أوجه:

الوجه الاول: إنَّ اللام في (لِتزولَ) هي لام الجحود، و(تزولَ) فعل مضارع منصوب على الرغم مِنْ أنَّ النافي لها غير (ما) و(لم)، واختلاف فاعلي (كان) و(يزول)، وهذا مذهب أكثر النحويين [٨٣].

أما كان فقيل إنَّها تامة، وقيل إنَّها ناقصة وخبرها محذوف واللام متعلقة به عند البصريين، أما الكوفيون فيرون أنَّ خبرها اللام وماجرته [٨٤].

وبدليل هذا الوجه يسقط الحكم النحوي . أنْ يأتي بعدها كون منفي بـ (ما) و(لم) . لسقوط دليله وهو حذف الكون المنفي بما أو لم ووقوعها بعد كون منفي بـ (إنْ) .

وقيل: إنَّ وقوع اللام بعد كون منفي بـ (إنْ) جيد في المعنى إلا أنَّه ضعيف في العربية؛ لأنَّ هذه اللام لا تدخل على إنْ إذا كانت نافية [٨٥].

الوجه الثاني: إنَّ (إنْ) هنا مخففة، وإنَّ اللام في (لتزولَ) هي لام التوكيد التي تلزم في خبر(إنْ) فتفصل بينها وبين النافية والتقدير: وإنْ مكرهم لِتزولَ مِنْه الجبال، ويكون هذا على التعظيم لمكرهم [٨٦].

الوجه الثالث: ذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه اللام هي لام كي، و(إنْ) هنا شرطية أي: وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم مِنْه وإنْ كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المثبتة في عظمها الجبال، كقولك: أنا أشجع مِنْ فُلان وإنْ كان فُلان مُعداً للنوازل [٨٧].

وقرأ الكسائي (ت ١٨٩ هـ) الآية الكريمة بفتح اللام ورفع الفعل المضارع (لَتزولُ)، وتسمى اللام على هذه القراءة اللام الفارقة، أي الفارقة بين (إنْ) المخففة والثقيلة، ومعنى القراءة: إثبات أنَّ مكرهم عظيم تزول مِنْه الامور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه[٨٨].

وأودُ التنبيه إلى أنَّ قراءة الفتح والكسر متواترتان وثابتتان فلا تعارض بينهما [٨٩]، وقراءة الفتح لغة عكَل ولغة بالعنبر، وهذه القراءة منسوبة إلى سعيد بن جبير فيما حكاه المبرد[٩٠].

وأحسبُ أنَّ مَنْ أجاز وقوع لام الجحود بعد كون منفي بـ (إنْ) إنما أجازها قياساً على جواز وقوعها بعد ادوات النفي (ما) و(لم)، مثلما أجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أخوات كان قياساً عليها .

نخلص من كل ما ذُكر أنَّ الحكم النحوي الذي يقتضي وقوع لام الجحود بعد كون منفي بـ (ما) و(لم) قد سقط لسقوط دليله، وورد حكم جديد يقتضيه دليل آخر وهو وقوع لام الجحود بعد كون منفي بـ (إنْ) .

خاتمة البحث:

بعد أنْ يسر الله لنا إتمام هذا البحث نوجز أهم نتائجه:

١. ذهب سيبويه إلى أنَّ الصفة إذا جاءتْ على وزن أفعل لا تنصرف، وإسقاط ذلك عند ابن جني أنْ هذا الحكم ليس على اطلاقه إنما لا تنصرف إذا كانتْ الصفة غير مُفيدة؛ ذلك أنَّ الصفة غير المُفيدة تؤدي إلى تصغير المعنى لا زيادته أو تخصيصه أما المفيدة فتؤدي إلى تخصيصه وزيادة معناه .

٢. عند العطف على الظرف فأما أنْ يُعطف على متعلق الظرف المقدر بـ (استقر) أو على الظرف نفسة، فإنْ عُطف على مُتعلق الظرف فقد أُثبت حكم مُتعلق الظرف، وإنْ عُطف على الظرف نفسه قوي حكم الظرف وأُسقط حكم متعلق الظرف لإسقاط دليله الفعل

المقدر بـ (استقر)؛ لأنَّ الظرف قام مقام ما يتعلق به .

٣. ورد عن سيبويه أنَّ الاسم الذي يأتي بعد (إذا) الظرفية الزمانية المتضمنة معنى الشرط مُرتفعٌ بفعل مُقدر يُفسره الفعل الواقع بعدها، وإسقاط هذا الحكم أنْ يقع بعدها ضمير الشأن؛ ذلك أنَّ الجملة الفعلية التي تقع بعد ضمير الشأن تُفسر ضمير الشأن لا الفعل المُقدر، وبذلك يكون لا دليل على الفعل المُقدر، فيسقط حكمه لسقوط دليله (الفعل المقدر) فيرتفع الاسم بالابتداء .

٤. يُنسب إلى الكوفيين والبغداديين أنَّ الاسم يرتفع بما يعود عليه مِنْ ذكره وإسقاط هذا الحكم أنَّ ارتفاع الاسم بما يعود عليه مِنْ ذكره غير مُطردٍ؛ ذلك أنَّ الاسم الواقع بعد ادوات الاستفهام مُرتفع بالابتداء لا بالضمير العائد؛ لأنَّ أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام وما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وبذلك يسقط الحكم لإسقاط دليله . الضمير العائد . .

٥. ألزم سيبويه أنْ يكون العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه؛ لأنَّ العطف على نية تكرار العامل، وإسقاط هذا الحكم عند العطف على الافعال التي تدل على المُشاركة، فإنَّ العطف عليها بتكرار العامل لا يصح معه المعنى؛ لأنَّ هذه الافعال تقتضي أنْ يكون الفعل بين اثنين أو أكثر .

٦. ما عليه النحويون أنَّ لام الجحود تأتي بعد كون منفي بـ (ما) أو (لم) فقط، أي: (ما كان) و(لم يكن)، وإسقاط هذا الحكم بما ورد في الذكر الحكيم مِنْ وقوع لام الجحود بعد كون منفي بـ (إنْ)، فسقط الحكم لإسقاط دليله النفي بـ (ما ولم) .

هوامش البحث:

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ١ /٦٧

(٢) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ١ /٥١

(٣) يُنظر: الاقتراح في اصول النحو، طبعة قلم، السيوطي: ٤٧

(٤) مادة سقط: ١٠ / ١٤ .

(٥) المحكم والمحيط الاعظم، ابن سيدة، مادة (سقط) وتقلبياتها: ٦ / ٢٢٢ .

(٦) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (سقط) : ٧ /٣١٦ .

(٧) المصدر نفسه: ٧ / ٣١٦ .

(٨) الجوهري: ٣ / ١١٣٢ .

(٩) يُنظر الكليات، الكفوي: ٣٨٠ .

(١٠) . التعريفات، الجرجاني: ٩٢ .

(١١) يُنظر: الكليات: ٣٨٠ .

(١٢) يُنظر: ١/ ٢٠٠ .

(١٣) يُنظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٠٣، والخصائص: ١/٢٠٠ هامش رقم (١) ، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٧٠ . ٣٧١ .

(١٤) يُنظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٢٠٣، والخصائص: ١/٢٠٠ هامش رقم (١) ، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٧٠ .

(١٥) أمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٧١ .

(١٦) يّنظر: الخصائص: ١/ ٢٠٠ هامش رقم (١) ، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٧١ .

(١٧) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٧٠ . ٣٧١ .

(١٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧٢ .

(١٩) الخصائص: ١/ ٢٠٠ .

(٢٠) يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٢/ ٢٦٠ .

(٢١) يُنظر: الخصائص: ٢/ ١٦٠ . ١٦١ .

(٢٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٦٠ . ١٦١.

(٢٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٤٦ .

(٢٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٤٦ .

(٢٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٤٦ .

(٢٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٥٠ .

(٢٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ١٨١ .

(٢٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٣ / ١٨٠ . ١٨١، .

(٢٩) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٨١ .

(٣٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٨١ .

(٣١) يُنظر: المصدر نفسه: ٣ / ١٨١ .

(٣٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٤٦ .

(٣٣) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٦ / ٤٥٤٥.

(٣٤) يُنظر: المقتضب، المبرد: ٣/ ٢٥٧، والأصول في النحو، ابن السراج: ١ / ٢١٦، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري: ١ /٥٢١ .

(٣٥) البيت الشعري لأبي حية النميري، ويروى: فطيَّره الدهر، شعر ابي حيَّة النميري: ٤٣ .

(٣٦) يُنظر: الخصائص: ١/ ١٠٨ .

(٣٧) يُنظر: اللمع في العربية، ابن جني: ٢٩.

(٣٨) يّنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/ ٣١٠.

(٣٩) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٥٠، والنحو الوافي: ٢/ ٥٠٩ هامش رقم (٢) .

(٤٠) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٢، ومعاني النحو، فاضل السامرائي: ٣ / ٤٩.

(٤١) يُنظر: الخصائص: ١/ ١٠٨.

(٤٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٨.

(٤٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٨.
(٤٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٠٨/١ هامش رقم (٦) .
(٤٥) المصدر نفسه: ١ / ١٠٨.
(٤٦) يُنظر: المصدر نفسه: ١٠٨/١ هامش رقم (٦) .
(٤٧) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٢١.
(٤٨) الخصائص: ١/ ١٠٩.
(٤٩) يُنظر: إيضاح شواهد الإيضاح، ابو علي قيسي: ١/ ٧٦.
(٥٠) يُنظر: المقتضب: ٤/ ٣٤٨، التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ١١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٤٠، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي: ٢/ ٣٩٢.
(٥١) يُنظر: الخصائص: ١/ ١٠٦، والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابو البركات الانباري: ٢/ ٥٠٧ مسألة رقم (٨٥) ، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٢/ ٣٩٢.
(٥٢) البيت لضيغم الأسدي، يُنظر: الخصائص: ١٠٥/١، ولسان العرب: ١٢ / ٣٧٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية، د. أميل بديع يعقوب: ٧ / ٢٢٢.
(٥٣) يُنظر: الخصائص: ١/ ١٠٥.
(٥٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٥ . ١٠٦.
(٥٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٧.
(٥٦) يُنظر: المسائل الحلبيات، ابو علي الفارسي: ٢٤٧.
(٥٧) يُنظر: الخصائص: ١/ ١٠٦.
(٥٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٦.
(٥٩) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩، ٢٠٠.
(٦٠) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٩٧.
(٦١) يُنظر: كتاب سيبويه: ١ /٨٣.
(٦٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ٣٧٥ . ٣٧٦.
(٦٣) يُنظر: الخصائص: ١/ ٢٠٠.
(٦٤) . يُنظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الافغاني: ٢٧٣.
(٦٥) يُنظر: الخصائص: ١/ ٢٠٠.
(٦٦) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٠٠.
(٦٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٤١٤، والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ١٢٩.
(٦٨) يُنظر: الخصائص: ٤١١/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٧ . ٥٨، والنحو الوافي، عباس حسن: ٢ / ٣١٤.
(٦٩) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٤١١ . ٤١٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٧ . ٥٨.
(٧٠) يُنظر: نتائج الفكر في النحو: ١٩٥.
(٧١) يُنظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٧ . ٥٨.
(٧٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٧ . ٥٨.
(٧٣) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٤٢٨، وتوجيه اللمع، ابن الخباز: ٢٨٤.
(٧٤) يُنظر: الخصائص: ٢ / ٤٢٨، شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢/ ٩١٩، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، ابو حيان الاندلسي: ١٠ / ٣٥١.
(٧٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩١٩، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٠ / ٣٥١.
(٧٦) البيت بلا نسبة وهو مِنْ مرويات معاني القرآن للفراء: ١/ ١٤، ولسان العرب، مادة زجج: ٢ / ٢٨٧.

(٧٧) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٠٨، وارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب، ابو حيان الأندلسي: ٣ / ١٤٩١.

(٧٨) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ١/ ١٥٠، وشرح شذور الذهب، الجوجري: ٣٠/٢ ٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٣٧٨/٢.

(٧٩) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٤/ ٢٣.

(٨٠) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ١١٧.

(٨١) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٧.

(٨٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٥٠، وهمع الهوامع بشرح جمع الجوامع: ٢ /٣٧٨.

(٨٣) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام: ٢٧٩، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل: ١١/ ٤١٢.

(٨٤) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب: ١١/ ٤١٢.

(٨٥) يُنظر: اللامات: الزجاجي: ١٦٠.

(٨٦) يُنظر: معاني القرآن، الفراء: ٢/ ٧٩، واللامات: ١٦٠، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ٢/ ٥٦٥ ..

(٨٧) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ٢٧٩.

(٨٨) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٣ / ١٦٧، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٦٠ . ٢٦١.

(٨٩) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٦١ .

(٩٠) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤ / ١٧٠٦ . ١٧٠٧، والجنى الداني في حروف المعاني: ١٨٣ . ١٨٤.

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .

٢ . الاصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سري بن سهل ابن السراج (ت٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة . لبنان، د.ت .

٣ . الاقتراح في اصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم . دمشق، ط١، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩م .

٤ . أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار . الاردن، ودار الجيل . بيروت، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩م .

٥. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين الانباري (ت ٥٩٧ هـ) المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣ م .

٦. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن عبدالله القيسي (ت . ق ٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الاسلامي . بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٧ م .

٧ . تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الله بن علي بن شلال، مكتبة الرشد، الرياض . المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م .

٨ . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الاندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز أشبيليا، الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ . ١٤٣٤ هـ، ١٩٩٧ م . ٢٠١٣ م .

٩ . التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣ م .

١٠ . التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠ م .

١١ . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة . جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

١٢ . تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار أحياء التراث العربي . بيروت .، ط١، ٢٠٠١ م .

١٣ . توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د فايز زكي محمد دياب، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، دار السلام، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م ١٤ . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين بن علي المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨ م .

١٥ . جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ)، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣ م .

١٦ . الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين بن علي المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٢ م .

١٧ . الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د. ت .

١٨ . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركائه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .

١٩ . شرح تسهيل الفوائد، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط١، ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠ م.

٢٠ . شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠ م .

٢١ . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري (ت ٨٨٩ هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٤ م .

٢٢ . شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث

الاسلامي كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .

٢٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، اطروحة دكتوراه لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، اشراف الدكتور تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨م .

٢٤ . شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م .

٢٥ . شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م .

٢٦. شعر أبي حيّة النميري، جمعه وحققه: د. يحي الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥ م .

٢٧ . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م.

٢٨ . الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠ م .

٢٩ . كتاب سيبويه، لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨م .

٣٠. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٦ م .

٣١ . الكليات، لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت .

٣٢ . اللامات، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .

٣٣ . اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت ٧٧٥ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م .

٣٤. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور (ت٧١١ هـ)، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، ط٣، ١٤١٤ هـ . ١٩٩٣ م .

٣٥ . اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د. ت .

٣٦ . المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م .

٣٧ . المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .

٣٨ . معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون،

دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د. ت .

٣٩. معاني القرآن واعرابه، لأبي اسحاق الزجاج (ت٣١١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتاب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ. ١٩٨٨ م .

٤٠ . معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الاردن، ط١، ١٤٢٠ هـ. ٢٠٠٠ م.

٤١. المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ. ١٩٩٦م .

٤٢ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥ م .

٤٣ . المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت، د. ت .

٤٤. الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت١٤١٧ هـ)، دار الفكر، بيروت . لبنان، ١٤٢٤ هـ. ٢٠٠٣م .

٤٥ . نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .

٤٦ . النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، ط١٥، د. ت .

٤٧ . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ت.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ..... Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz ..... Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi ..... Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan ..... Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri ..... Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli ..... Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. ..... Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem ..... Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab ..... Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and
Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:34 – 18th Year :2024

(Editor) Mobile :07804729005

(Editorial Director) Mobile :07801273466

E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

for Girls for Humanities

No. 34 – 18th year: 2024

Second Volume